



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная
организация
Объединенных
Наций

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

الدورة التاسعة والعشرون

روما، 31 يناير/ كانون الثاني – 4 فبراير/ شباط 2011

سير العمل في تنفيذ مدونة السلوك

بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة، بما في ذلك خطط العمل

والاستراتيجيات الدولية ومسائل أخرى

الموجز

تقدم هذه الورقة موجزاً للأنشطة التي اضطلعت بها البلدان الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية والأمانة بهدف دعم تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن المنظمة عام 1995 وصكوكها ذات الصلة منذ آخر تقرير رفع إلى لجنة مصايد الأسماك في المنظمة عام 2009. وهذا هو التقرير السابع من هذا القبيل الذي يُعد للجنة. وبعد عرض الورقة، يتم تناول الإجراءات المتخذة من جانب المنظمة للنهوض بتنفيذ المدونة واستعراض الأنشطة والتطبيقات الخاصة بالمدونة على الصعيد الوطني، وبحث أنشطة الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية، والنظر في دور برنامج مدونة الأسماك الخاص بالمنظمة. أما القسم الأخير من الورقة فهو يقترح الإجراءات التي يرجى من اللجنة اتخاذها.

طُبِعَ عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

المقدمة

1- تنص المادة 4 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن المنظمة عام 1995، من بين جملة أمور أخرى، على أن تقدم المنظمة إلى لجنة مصايد الأسماك تقريراً عن تنفيذ المدونة. وهذا التقرير هو سابع تقرير تعدده الأمانة من أجل اللجنة. والمعلومات الواردة به جاءت من الأعضاء والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية والأمانة. وقد جرت عملية مقارنة وتحليل للمعلومات على أساس استبيانات التقييم الذاتي المقدمة إلى المنظمة. ويمكن الإطلاع على موجز إحصائي لردود الأعضاء وقراءته اقتراناً بهذه الورقة¹.

2- رد 69 بلداً² من البلدان الأعضاء (36 في المائة من البلدان الأعضاء في المنظمة)³ على الاستبيان من أجل تقرير عام 2011 مقارنة برد 68 بلداً عضواً من أجل تقرير عام 2009. وعلاوة على ذلك، ردت 21 هيئة إقليمية لمصايد الأسماك⁴ (55 في المائة من الهيئات التي أرسلت الاستبيانات إليها) من أجل هذا التقرير، مقارنة برد 14 هيئة في عام 2009 وإضافة إلى ذلك، وردت ردود من 11 منظمة غير حكومية (34 في المائة من المنظمات التي أرسل إليها الاستبيان) مقارنة بست منظمات في عام 2009.

3- وبالنسبة لهذا التقرير فقد انخفضت معدلات الردود من إقليمي أفريقيا وآسيا انخفاضاً كبيراً، حيث لم ترد سوى أربعة ردود من إقليم آسيا (تمثل 17 في المائة من أعضاء المنظمة في إقليم آسيا). بينما احتفظت أقاليم المنظمة الأخرى بمعدلات ردودها أو زادت منها (الجدول 2).

الإجراءات التي اتخذتها المنظمة لدعم تنفيذ المدونة

4- تدعم المنظمة تنفيذ المدونة بطرق مختلفة، بما في ذلك عن طريق أنشطة البرامج العادية والميدانية. ومنذ تقرير عام 2009، اضطلعت إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بعدد من الأنشطة الأساسية التي تهدف تحديداً إلى تشجيع وتعزيز التنفيذ.

¹ ظل تحليل الموجز الإحصائي على ما كان عليه في عام 2009 من حيث المضمون وشكل الجداول. إلا أنه تمت إضافة جدول واحد (الجدول 38 ب)، وهو يتعلق بتنفيذ استراتيجية تحسين المعلومات عن حالة تربية الأحياء المائية واتجاهاتها. ويمكن الحصول على الورقة من موقع لجنة مصايد الأسماك على شبكة الانترنت.

² أرسل الاستبيان إلى البلدان الأعضاء في المنظمة في 1 فبراير/شباط 2010. وأُرسلت طلبات المتابعة في 1 مارس/آذار و12 أبريل/نيسان 2010. وحدد تاريخ 30 أبريل/نيسان 2010 كآخر موعد لعمليات القبول ولكن تم قبول إدراج الاستبيانات في التحليل حتى 30 يونيو/حزيران 2010. وقد قدم 69 بلداً استبيانات قبل 30 يونيو/حزيران 2010. وبعد هذا التاريخ وردت استبيانات من جمهورية كوريا وباكستان وتايلاند. لكن لم يتسن إدراج المعلومات الواردة في هذه الاستبيانات في هذا التحليل.

³ في هذا التقرير، تعني الإشارة إلى "الأعضاء" تلك البلدان الأعضاء في المنظمة التي ردت على الاستبيان والتي أخذت ردودها في الاعتبار عند تجميع التقرير.

⁴ ردت ثلاث هيئات إقليمية لمصايد الأسماك بأن الاستبيان لا يدخل ضمن عملها، وبالتالي وصلت ردود من 18 هيئة إقليمية فقط.

5- انتهى العمل في عام 2010 من وضع استبيان الكتروني و"حاصد" للبيانات لتجهيز البيانات المقدمة من الأعضاء. كما تم إنجاز اختبار تجريبي للاستبيان. وترد نتائج هذا الاختبار في وثيقة اللجنة COFI/2011/2 Supp.1.

6- اضطلعت المنظمة بأنشطة عديدة واقترحت آليات لتحسين الإطلاع على المعلومات الأساسية لدعم تنفيذ المدونة، وتقاسم تلك المعلومات على المدى الطويل. وفي عامي 2009 و2010 أعدت الخطوط التوجيهية المتعلقة بأفضل الممارسات لتقليل صيد الطيور البحرية في المصايد الطبيعية، وأفضل الممارسات في وضع نماذج النظم الإيكولوجية لتوفير معلومات لدعم نهج النظم الإيكولوجية لمصايد الأسماك، والأبعاد الإنسانية لنهج النظم الإيكولوجية في مصايد الأسماك، وإصلاح مصايد الأسماك في المياه الداخلية، والتجارة الرشيدة في الأسماك، وتقاسم المعلومات والمعرفة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أعيد في عام 2010 إصدار القرص المضغوط بذاكرة قراءة فقط عن المدونة احتوى على وثائق جديدة، وجاء - للمرة الأولى - باللغات الرسمية الست المعمول بها في المنظمة.⁵

7- قامت المنظمة أيضاً بطائفة واسعة من الأنشطة الموجهة الأخرى لدعم تنفيذ المدونة. وتضمن بعض هذه الأنشطة عقد حلقات عمل إقليمية ووطنية لتعميق تنفيذ المدونة، وإعداد خطوط توجيهية فنية، وترجمة بعض الخطوط التوجيهية إلى اللغة الروسية، ووضع خطط عمل وطنية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والمساهمة في أنشطة المدونة خارج المنظمة.

الأنشطة والتطبيقات على الصيد الوطني

لمحة عامة

8- تحدد المادة 2 من المدونة عشرة أهداف. وقد طلب إلى البلدان الأعضاء أن ترتب وثيقة صلة تلك الأهداف بسياقاتها الوطنية، (الجدول 3). واستمر إعطاء أعلى الأولويات إلى الهدفين (أ) و(ب) كما ظهر في تقرير عامي 2007 و2009، في حين أعطيت أدنى درجات وثيقة الصلة إلى الهدفين (د) و(ج)⁶. وقد عكس ذلك اتجاهات عام 2007 مع انحدار التجارة الرشيدة في تجارة الأسماك إلى أدنى مرتبة، ومع انحدار الهدف (و)⁷ الذي كان يحتل قائمة الأولويات في عام 2001 انحداراً تدريجياً إلى المرتبة السابعة في عام 2009، ثم صعوده إلى المرتبة الخامسة في عام 2011.

⁵ صدر القرص المضغوط بذاكرة قراءة فقط في عام 2003 في البداية، ثم أعيد إصداره في عام 2007 باللغات الإنكليزية والفرنسية والأسبانية.

⁶ الهدف (أ): أن ترسي مبادئ الصيد ولأنشطة الصيد الرشيد، مع مراعاة جميع ما يرتبط بها من الجوانب البيولوجية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتجارية. والهدف (ب): أن ترسي مبادئ ومعايير لإعداد وتنفيذ سياسات وطنية لصون الموارد السمكية ومصايد الأسماك وإدارتها وتنميتها بطريقة رشيدة. الهدف (د): أن تكون مرشداً يمكن استخدامه على النحو المناسب في صياغة وتنفيذ الاتفاقيات الدولية وغيرها من الصكوك القانونية. الهدف (ج): أن تشجع التجارة في الأسماك ومنتجاتها بما يتفق والقواعد الدولية ذات الصلة.

⁷ الهدف (و): تشجيع مساهمة مصايد الأسماك في الأمن الغذائي وجودة الأغذية، بما يعطي الأولوية لتلبية الاحتياجات التغذوية للمجتمعات المحلية.

9- والمدونة مقسمة إلى موضوعات تضم ثمانية مجالات تقنية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وقد طلب من البلدان الأعضاء أن تحدد ترتيب أولوية هذه المجالات (الجدول 4). وظلت "إدارة مصايد الأسماك" و"تنمية الأحياء المائية" تحظيان بأعلى درجات الأولوية، مما يمثل استمراراً للاتجاه السائد منذ عام 2001. وكما كان الحال في عام 2009، ظلت "تنمية المصايد الداخلية" في آخر الأولويات. وانحدرت "التجارة" إلى المرتبة قبل الأخيرة، بانخفاض مرتبة واحدة عما كانت عليه في عام 2009.

10- أبلغ 66 في المائة من البلدان الأعضاء المجيبة أن لديها سياسات وتشريعات وطنية تتوافق كلياً أو جزئياً مع المدونة (الجدول 5). ومن بين الـ 34 في المائة التي لم تتوافق جزئياً مع المدونة أو لم تتفق معها على الإطلاق، هناك 28 في المائة من الردود قالت إن هذه النسبة تعمل من أجل التوافق مع المنظمة في مجالي السياسات والقانون.

11- بالنسبة لتعزيز الوعي بشأن المدونة، كانت الآليات الأكثر استخداماً من جانب البلدان الأعضاء هي الاجتماعات، وحلقات العمل، والحلقات الدراسية، وتحسين أطر السياسات والأطر القانونية (الجدول 6).

إدارة مصايد الأسماك

12- أشارت 10 في المائة فقط من الردود إلى أنها لا تملك أي خطط لإدارة مصايد الأسماك (الجدول 7). وهو عكس الاتجاه الذي استمر منذ ست سنوات والذي يفيد أن عدد البلدان التي لا تملك أي خطط لإدارة مصايد الأسماك في تزايد مستمر. وبلغت نسبة الخطط الموجودة أو تلك التي تمر بمرحلة الصياغة لتنفيذها في المصايد الداخلية 75 في المائة، بينما بقيت معدلات تنفيذ خطط إدارة مصايد الأسماك عند 93 في المائة. والأرجح أن هذه النتائج تأثرت بانخفاض معدلات الردود على الاستبيان من البلدان الأعضاء في أفريقيا وآسيا، حيث أشارت التقارير إلى أن التخطيط الرسمي لإدارة مصايد الأسماك في الماضي كان ضعيفاً.

13- وظلت الأداة الأكثر استخداماً في إدارة مصايد الأسماك الداخلية والبحرية هي حظر ممارسات الصيد التدميرية (الجدول 8). وكانت أقل الأدوات استخداماً هي معالجة قدرات الأساطيل والأداء الاقتصادي للقطاع، مع انخفاض ملموس في معدلات التنفيذ بنسبة 58 في المائة لطلب الاستفادة من النقاط المرجعية المستهدفة لمخزونات بعينها. ويتضح هذا الترتيب من الترتيبات الأخرى التي تخطت فيها معدلات التنفيذ 80 في المائة. وقد لوحظ هذا الاتجاه منذ عام 2005. فمصالح صغار الصيادين، التي تحتل المرتبة الخامسة منذ عام 2005، ثم المرتبة الرابعة في 2007 و2009، ثم صعدت لتحتل المرتبة الثانية تشير إلى اتجاه محتمل نحو المزيد من تمكين أصحاب الشأن.

14- وكما كان الحال في عامي 2007 و2009، أفاد ما يزيد بالكاد على نصف البلدان الأعضاء عن استحداث نقاط مرجعية مستهدفة لأرصدة بعينها من أجل إدارة مصايد الأسماك (الجدول 9). وفي أغلب الحالات، إما حدث اقتراب من هذه النقاط المرجعية المستهدفة، أو جرى تجاوزها. مما يشير إلى حدوث زيادة مستمرة في مصايد الأسماك الخاضعة

للإدارة، والتي إما أن تكون قاربت مرحلة الاستغلال الكامل (52 في المائة) أو مرحلة الاستغلال المفرط (76 في المائة). وكانت "المؤشرات" الأخرى المبلغ عنها والتي استخدمت لإدارة الأرصدة السمكية تتعلق في معظمها ببيانات المصيد، وجهد الصيد، وتقدير الأرصدة (الجدول 10). وفي الحالات التي حدث فيها تجاوز للنقاط المرجعية المستهدفة لأرصدة بعينها، كان أكثر الإجراءات التصحيحية شيوعاً هو تنظيم جهد الصيد (56 في المائة). وتشمل التدابير الأخرى التي جاءت في التقارير استخدام المناطق والمواسم المغلقة (44 في المائة)، وتحديد المصيد الإجمالي المسموح به ونظام الحصص (31 في المائة) ومواسم منع الصيد (25 في المائة) (الجدول 11).

15- أفاد 91 في المائة من البلدان الأعضاء بتطبيق المبدأ التحوطي في إدارة مصايد الأسماك - وهي قيمة ظلت تتأرجح منذ عام 2005 فيما بين ما كانت عليه في منتصف الثمانينيات إلى منتصف التسعينات من القرن الماضي. وقد أشار العديد من الأعضاء إلى أنهم أخذوا في اعتبارهم الشواهد العلمية التي لم يشر إليها صراحة في جولات المتابعة السابقة، كآلية لتنفيذ المبدأ التحوطي (الجدول 12). وقد جاء ذلك في المرتبة الرابعة في التقرير عن عام 2011. ومع ذلك، فإن الآليات التي أشارت إليها التقارير مازالت تنطوي - بشكل عام - على آليات تقليدية لإدارة مصايد الأسماك. فقد ظل عدد الأعضاء ضئيلاً ممن قالوا إنهم ينفذون بالفعل آليات "تحوطية" مثل تحديد الحصص حيث كان عددهم أقل من المستوى الذي تقترحه البحوث.

عمليات الصيد

16- طلب إلى البلدان الأعضاء أن تبلغ عن آليات مراقبة عمليات الصيد في المياه الخاضعة لولايتها الوطنية وخارجها. (الجدولان 13 و14). وفي كلتا الحالتين، وحسبما ورد من إفادات في عامي 2007 و2009، فإن تحسين أبعاد تنفيذ القانون فيما يتعلق بترتيبات الرصد والمراقبة والإشراف ونظم الترخيص الإلزامي هما الآليتان الرئيسيتان اللتان تتحقق من خلالهما هذه المراقبة. وقد جاء تعزيز الأطر القانونية التي تفرض غرامات أكثر صرامة، وكتابة التقارير الإلزامية في المرتبة الثالثة. وظل التعاون فيما بين البلدان ومع المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك آلية هامة لمراقبة عمليات الصيد في المياه البعيدة.

17- وأبلغ أكثر من ثلثي الأعضاء عن استفادة تقييدات معدات الصيد من المراقبة الأكثر إحكاماً للحد من المصيد العرضي والمصيد المرتجع (الجدول 15). وكما حدث في عام 2009، فإن الآليات الأخرى نالت جميعها درجات منخفضة، وكان من بينها علميات إغلاق موسمية وعمليات إغلاق مناطق، وتحديد حد أدنى لأحجام المصيد، وحظر المصيد المرتجع. وظلت السياسات الخاصة بتنظيم المصيد العرضي والمصيد المرتجع تتباين تبايناً واسعاً فيما بين البلدان الأعضاء، بحيث حظرت بعض البلدان المصيد المرتجع تماماً، بينما حظرت بلدان أخرى إنزال المصيد العرضي على البر.

18- وفيما يتعلق بنظم رصد السفن، أُبلغ 74 في المائة من البلدان الأعضاء عن تنفيذ نظم رصد السفن جزئياً أو كلياً. بينما كان ثلث بقية الدول الأعضاء يعترف بالقيام بذلك في المستقبل (الجدول 16). وهذه النتائج لا تختلف كثيراً عن النتائج التي تم الحصول عليها في عام 2003 (65 في المائة للتنفيذ الجزئي أو الكلي) والسنوات التالية، بأن معدل إتباع هذه النظم كان متواضعاً في السنوات الثمانية الأخيرة.

19- أثارت قضية السلامة في قطاع مصايد الأسماك في الدورة الثامنة والعشرين للجنة مصايد الأسماك⁸ وكان هناك دعم كبير لوضع خطوط توجيهية بشأن أفضل الممارسات للسلامة في عرض البحر في قطاع مصايد الأسماك، كما أوصت بذلك مشاورة الخبراء بشأن أفضل ممارسات السلامة في البحر في قطاع مصايد الأسماك⁹. وفي الوقت الذي استمر فيه العمل في هذا الاتجاه، فقد انتهى العمل مؤخراً في معايير جديدة لسلامة سفن الصيد الصغيرة بعنوان "التوصيات المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية بشأن سلامة سفن الصيد ذات السطح التي تقل أطوالها عن 12 متراً وسفن الصيد دون سطح" (توصيات السلامة)، وهي صك طوعي. وقد وافقت لجنة السلامة البحرية في المنظمة البحرية الدولية على توصيات السلامة في مايو/أيار 2010 وأرسلتها بعد ذلك إلى منظمة العمل الدولية وإلى منظمة الأغذية والزراعة للموافقة عليها. وأرفق مشروع النص النهائي لتوصيات السلامة بالوثيقة COFI/2011/Inf.14.

20- وبالإضافة إلى ذلك، فقد أوشكت المنظمة البحرية الدولية على الانتهاء من الخطوط التوجيهية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية لمساعدة السلطات المختصة على تنفيذ الجزء بـ من مدونة سلامة سفن الصيد، وهي خطوط توجيهية طوعية وتوصيات للسلامة¹⁰ (وكلها صكوك طوعية)¹¹. وبعد موافقة اللجنة الفرعية لتنفيذ دولة العلم التابعة للمنظمة البحرية الدولية على نص هذه الخطوط التوجيهية (التي يشار إليها أيضاً باسم "الخطوط التوجيهية للتنفيذ") في يوليو/تموز 2010، أصبح من المنتظر أن توافق اللجنة الفرعية للاتزان وخطوط الشحن وسلامة سفن الصيد في المنظمة البحرية الدولية على هذه الخطوط في يناير/كانون الثاني 2011. كما ينتظر موافقة لجنة السلامة البحرية على هذه النصوص في مايو/أيار 2011، لترسل بعد ذلك إلى منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة للنظر فيها.

⁸ منظمة الأغذية والزراعة 2009. تقرير لجنة مصايد الأسماك في دورتها الثامنة والعشرين، تقرير منظمة الأغذية والزراعة عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية رقم 902. منظمة الأغذية والزراعة، روما، ص 64 (انظر الفقرتين 19 و20).

⁹ منظمة الأغذية والزراعة 2010. تقرير مشاورة الخبراء بشأن أفضل الممارسات للسلامة في البحر في قطاع مصايد الأسماك، التقرير رقم 888، منظمة الأغذية والزراعة. روما.

¹⁰ العناوين الكاملة لهذه الوثائق هي: مدونة السلامة للصيادين وسفن الصيد؛ الخطوط التوجيهية الطوعية لتصميم وبناء ومعدات سفن الصيد الصغيرة؛ وتوصيات السلامة لسفن الصيد ذات السطح التي يقل طولها عن 12 متراً وسفن الصيد بدون سطح.

¹¹ يمكن الحصول على هذه الوثيقة من العنوان التالي: <http://www.sigling.is/pages/1122>

تنمية تربية الأحياء المائية

21- ذكر 72 في المائة من البلدان الأعضاء أن لديها إطاراً قانونياً أساسياً ينظم تربية الأحياء المائية الرشيدة (الجدول 17 أ). وتعكس هذه الحالة بدقه نتائج عام 2009، وتدعم ما يوحي به تقرير عام 2009 من أنه تم التوصل إلى حد عالمي في وضع أطر قانونية لتنمية تربية الأحياء المائية.

22- تشجع المدونة البلدان على إعداد مدونات لأفضل الممارسات والإجراءات، وإتباع تلك المدونات وتنفيذها، في ما يتعلق تحديداً بإدخال الكائنات الحية ونقلها. وذكر 60 في المائة من البلدان الأعضاء أنها وضعت تلك الصكوك على مستوى الحكومة، بينما ذكر ما يزيد بالكاد على 40 في المائة أنها وضعت تلك الصكوك على مستوى المنتجين (الجدول 17 ب). وتوضح هذه الأرقام الزيادة المستمرة عن تقارير السنوات الماضية. أما مشاركة الموردين والمصنعين في وضع مثل هذه المدونات فقد ظل دون تغيير ملموس عما كان عليه في عام 2009 (16 في المائة و20 في المائة على التوالي).

23- شجعت المدونة البلدان الأعضاء على أن تجري بانتظام تقييمات بيئية لعمليات تربية الأحياء المائية، وأن ترصد تلك العمليات، وتقلل إلى أدنى حد من التأثيرات الضارة لإدخال أنواع غريبة (الجدول 18). وذكر أكثر من 90 في المائة من البلدان الأعضاء أنها انخرطت انخراطاً نشطاً في تنفيذ هذه الآليات، بما يعني حدوث زيادة مستمرة في البيانات التي سبق جمعها منذ عام 2002. وحددت البلدان الأعضاء أيضاً عدداً من الاحتياجات لتحسين فعالية هذه الآليات (الجدول 19) مثل تعزيز الأطر المؤسسية والقانونية، وتواتر عمليات التقييم ومدى تغطيتها.

24- وتشجع الدول على النهوض بالممارسات الرشيدة لتربية الأحياء المائية دعماً للمجتمعات الريفية، ومنظمات المنتجين، ومستزعي الأسماك (الجدول 20). وذكر 96 في المائة من البلدان الأعضاء أنها اتخذت خطوات في هذا الاتجاه، وكان أكثر الأشكال شيوعاً لتحقيق هذا الهدف إدخال تحسينات على الأطر القانونية، وحملات للتوعية والإرشاد، وتقديرات التأثير البيئي، ونهج الإدارة البيئية.

دمج مصايد الأسماك في إدارة المناطق الساحلية¹²

25- أشار أكثر من نصف الأعضاء بقليل إلى وجود إطار قانوني لديها للإدارة المتكاملة لموارد مصايد الأسماك والمناطق الساحلية. وجاءت الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في مرتبة متأخرة بالنسبة لكثير من الحكومات (احتلت المرتبة السادسة من بين المرتبات الثمانية للأولويات في موضوعات المدونة).

¹² المسائل المدرجة تحت هذا العنوان هي الوحيدة التي أجابت بشأنها البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بصفتها الذاتية.

26- تغيرت الاتجاهات المتضاربة داخل مصايد الأسماك وفيما بين قطاع مصايد الأسماك وغيره من القطاعات العاملة في المناطق الساحلية تغيراً ضئيلاً على مدار السنوات العشر الأخيرة. وظلت النزاعات داخل قطاع مصايد الأسماك أكثرها بروزاً، تليها النزاعات بين مصايد الأسماك الساحلية والصناعية (الجدول 21). وكانت مجالات النزاع المحتملة التي تهدد بأقل قدر من النزاعات هي ما يحدث بين قطاع مصايد الأسماك من ناحية وقطاعي تنمية الموانئ وتربية الأحياء المائية الساحلية من ناحية أخرى. وكانت هناك آليات لحل النزاعات بين قطاع مصايد الأسماك أكثر من تلك التي كانت موجودة لحل النزاعات داخل القطاع نفسه. وكان أقل عدد من الآليات الموجودة لحل النزاعات هي تلك الخاصة بحل النزاعات بين القطاع وبين أنشطة التعدين، وهو الاتجاه الذي ظل مستمراً منذ رصد المدونة في بداية تنفيذها.

ممارسات ما بعد الصيد والتجارة

27- أبلغ 84 في المائة من البلدان الأعضاء أن لديها نظام فعال لسلامة الأغذية وضمان جودتها بالنسبة للأسماك ومنتجات مصايد الأسماك (الجدول 22). وقد زاد هذا الرقم ببطء منذ عام 2001، عندما توقف عند 58 في المائة، ولكنه احتفظ بثباته إلى حد كبير منذ عام 2005 (78 في المائة).

28- ذكر 88 في المائة من البلدان الأعضاء أنها اتخذت خطوات لتقليل خسائر ما بعد الصيد أثناء التجهيز والتوزيع والتسويق (الجدول 23). وكانت التدابير الرئيسية الأربعة المتخذة تشير إلى تحسين طرق التداول والحفظ، وتحسين إثارة الوعي والتدريب، وسن لوائح تنظيمية لسلامة الأغذية، وتنفيذ طريقة نقاط المراقبة الحرجة وتحليل المخاطر والتدريب عليها. وجاءت الاستفادة من المنتجات الفرعية وتنويع استخدام المنتجات كوسيلة للحد من الخسائر في المرتبة الثامنة من حيث الأولوية.

29- واتخذ ثلثا البلدان الأعضاء خطوات للنهوض بالاستخدام المحسن للمصيد العرضي في التجهيز والتوزيع والتسويق، وهو ما يعكس النتيجة التي توصل إليها تقرير عام 2009 (الجدول 24). وظلت التدابير الأساسية المتخذة لتحقيق هذا الهدف هي البحث والتطوير والمشروعات التجريبية (26 في المائة) ومشروعات التوزيع وإضافة القيمة (15 في المائة).

30- في حين كانت غالبية الجهات المنتجة في وضع يسمح لها بتتبع مصدر منتجات مصايد الأسماك التي تشتريها (87 في المائة)، فإن أكثر من 25 في المائة بقليل من المستهلكين ظلوا غير قادرين على ذلك (27 في المائة) (الجدول 25). وأشارت هذه النتائج إلى الوضع الراهن في الفئة السابقة وإلى تدهور الفئة الأخيرة (كان سجل 2011 لفئة المستهلكين هو الأدنى من نوعه، حيث وقف عند 39 في المائة فقط في عامي 2003 و2005).

31- أشار 85 في المائة من البلدان الأعضاء إلى أنها نفذت آليات للقضاء على تجهيز الموارد المصيدة بشكل غير قانوني والتجارة فيها (الجدول 26). وكانت أهم الآليات المستخدمة لتحقيق هذا الهدف هي تحسين نظم المراقبة والتفتيش، واستخدام خطط اقتفاء الأثر وشهادات المنشأ (زادت هذه الأخيرة إلى أكثر من الضعف من حيث أهميتها عن أرقام 2009). وقد أشار عدد كبير من الأعضاء إشارة محددة إلى الامتثال بالخطوة الجديدة لشهادات المصيد المنصوص عليها في أحكام مكافحة الصيد غير القانوني دون تنظيم ودون إبلاغ التي وضعها الاتحاد الأوروبي عام 2008¹³، في ما يتعلق بهذه الآلية الأخيرة.

بحوث مصائد الأسماك

32- أبلغ الأعضاء أن لديهم إحصاءات يعول عليها بشأن 1004 من الأرصد المستغلة لديها، وهو ما يعادل 64 في المائة من المخزونات الوطنية الرئيسية (الجدول 27). وتشير هذه النتيجة إلى اتجاه تصاعدي مستمر حسبما تبين على مدى السنوات الأسبق.

33- ذكر 76 في المائة من البلدان الأعضاء أن الإحصاءات الخاصة بالمصيد وجهد الصيد تُجمع بطريقة حسنة التوقيت، وكاملة ويعول عليها. وفي الوقت نفسه، أبلغ 67 في المائة فقط من البلدان الأعضاء عن وجود ما يكفي من الموظفين المؤهلين لإنتاج بيانات تدعم إدارة المصايد على نحو مستدام (الجدول 27). وتعكس هاتان النتيجتان نفس الأرقام الموجودة في تقرير عام 2009.

34- ظلت مرتبة مصادر البيانات لوضع خطط لإدارة مصايد الأسماك دون تغيير طوال السنوات الست الماضية. وجاء أبرز مصدر للمعلومات بالنسبة للمديرين من بيانات المصيد وجهد الصيد، يليه مسوحات أخذ العينات من الموانئ، ومسوحات سفن الأبحاث وأخذ العينات من فوق السفن التجارية (الجدول 28). وشملت المصادر الأقل بروزاً البيانات المستمدة من منشآت التجهيز والأسواق وبيانات سفن الأبحاث والبيانات الاجتماعية - الاقتصادية.

35- أبلغ الأعضاء عن وجود ثغرات أساسية في البيانات في مجالات (أ) بيانات حالة الأرصد السمكية (49 في المائة)، (ب) بيانات المصيد وجهد الصيد (44 في المائة)، (ج) بيانات النظم الإيكولوجية (14 في المائة)، (د) بيانات مصايد الأسماك الحرفية، وسلاسل البيانات طويلة الأجل وبيانات المصيد الذي لا يجري إنزاله على البر (10 في المائة) (الجدول 29)¹⁴. وظلت الثغرات الملموسة في بيانات النظم الإيكولوجية تزداد أهمية منذ عام 2005. وكانت أكثر العقبات انتشاراً التي تواجه البلدان النامية والمتقدمة على السواء في معالجة الثغرات الموجودة في البيانات هي نقص الموارد البشرية والمالية.

¹³ قرار مجلس الجماعة الأوروبية رقم 2008/1005 بتاريخ 29 سبتمبر/أيلول 2008 الذي نص على إنشاء نظام للجماعة لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. وقد دخلت هذه الأحكام حيز التنفيذ اعتباراً من أول يناير/كانون الثاني 2010.

¹⁴ تشمل "بيانات الأسماك التي لم يجر إنزالها على البر" الأسماك المرتجعة والأسماك التي تنتقل من سفينة إلى أخرى في عرض البحر.

36- في حين ذكر 78 في المائة من البلدان الأعضاء أنها ترصد بشكل روتيني حالة البيئة البحرية، فإن 63 في المائة فقط من البلدان الأعضاء أبلغت عن رصد المصيد العرضي والمصيد المرتجع بصورة منتظمة، وهو ما يعكس الاتجاهات منذ عام 2005 (الجدول 30).

خطط العمل الدولية

37- ذكر 20 في المائة من الأعضاء أنهم انتهوا من تقديراتهم لطاقت الصيد كما دعت خطط العمل الدولية، بينما ذكر 35 في المائة آخرون أنهم لم يبدأوا هذا العمل بعد (الجدول 31). وذكر أعضاء آخرون أنهم في المرحلة المبدئية أو بدأوا بالفعل تقديراتهم. وترد أهم الطرق المستخدمة في قياس طاقة الصيد (في الجدول 32). وكانت أكثر الطرق (68 في المائة) المستخدمة هي تقدير طاقة الأسطول الفنية، بينما كانت أقل الطرق المستخدمة هي عمل نماذج للمخزونات (5 في المائة).

38- حدث تحسن ملموس في تقديرات أسماك القرش في خطة العمل الدولية، وربما كان ذلك انعكاساً للاهتمام الدولي الكبير بإدارة أسماك القرش والمسائل المتعلقة بها. وقد ذكر 65 في المائة من الأعضاء أن لديهم خططاً خاصة بأسماك القرش، بينما أشار 86 في المائة من الأعضاء الباقين إلى أنهم ينوون وضع خطط خاصة بأسماك القرش (الجدول 32).

39- أشار 59 في المائة من الأعضاء إلى أنهم قاموا بتقدير لمشاكل الصيد بالخيوط الطويلة وما يرتبط بها من المصيد العرضي غير المتعمد للطيور البحرية، وهي نتيجة مماثلة للنتائج السابقة (الجدول 34). وأشارت تقديرات 44 في المائة من الأعضاء إلى أن الأمر بحاجة إلى خطط عمل وطنية خاصة بالطيور البحرية. وزاد عدد الأعضاء الذين ينفذون خطط في هذا الشأن من 33 في المائة عام 2005 إلى 60 في المائة في عام 2007 ثم إلى 78 في المائة في عام 2009 و80 في المائة في عام 2011. وترد ترتيبات الحد من صيد هذه الطيور التي أشار الأعضاء إلى أنهم يستخدمونها في عمليات الصيد بالخيوط الطويل في الجدول 35.

40- اعترف 80 في المائة من البلدان الأعضاء بأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم مازال يمثل مشكلة (الجدول 36). ومن هذه البلدان الأعضاء، اتخذ 90 في المائة خطوات لوضع خطط عمل وطنية لمكافحة هذا الصيد، بزيادة قدرها 50 في المائة عن عام 2009. وهناك أكثر من 70 في المائة من هذه المبادرات أسفر عن وثيقة كاملة. وهذه الأرقام تشير إلى التزام عالمي مرن ومتزايد بمعالجة مشكلة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وذكر 68 في المائة من الأعضاء الذين اعترفوا بأن الصيد غير القانوني يمثل مشكلة، أنهم قد اتخذوا تدابير محسنة لرصد سفن الصيد ومراقبتها والإشراف عليها من أجل منع هذا النوع من الصيد وردعه والقضاء عليه (الجدول 37). ومن بين التدابير الأخرى الهامة التعاون فيما بين السلطات عبر الحدود (23 في المائة) وإدخال تحسينات على الأطر القانونية (23 في المائة).

41- ذكر 72 في المائة من الأعضاء أنهم على علم باستراتيجية المنظمة لتحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها (استراتيجية حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها) (الجدول 38 أ). بينما ذكرت نفس النسبة أنها بدأت في وضع خطط وبرامج ذات صلة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 20 في المائة عن أرقام 2009.

42- ذكر ما يقل قليلاً عن نصف الأعضاء أنهم على علم باستراتيجية المنظمة بشأن تحسين المعلومات عن تربية الأحياء المائية واتجاهاتها (استراتيجية المنظمة لتحسين المعلومات عن حالة تربية الأحياء المائية واتجاهاتها) (الجدول 38 ب). وفي نفس الوقت أشار 75 في المائة من الأعضاء الذين كانوا على علم بالاستراتيجية أنهم بدأوا في وضع خطط وبرامج ذات صلة (الجدول 38 ب).

43- ذكر 65 في المائة من الأعضاء أنهم صدقوا على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الأرصاد السمكية لعام 1995 وقبلوا بها وانضموا إليها، بينما أشار 56 في المائة إلى أنهم فعلوا نفس الشيء بالنسبة لاتفاقية الامتثال التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة عام 1993 (الجدول 39). ويعكس هذا الوضع الاتجاهات التي أشير إليها في التقارير السابقة.

المعوقات والحلول المقترحة والاستنتاجات الأساسية

44- ظلت الاتجاهات العامة في المعوقات المعروفة والحلول لتنفيذ المدونة متشابهة، وأصبح لها ترتيبها عالمياً وبحسب كل إقليم (الجدول 40). ورئي أن أكبر المعوقات ترتبط بمجالات الموارد المالية (47 في المائة) والموارد البشرية (37 في المائة) وضعف المؤسسات (28 في المائة). وكانت المسائل التي تحتل قمة الترتيب تبرز اتجاهاً عالمياً منذ فترة طويلة سواء في البلدان المتقدمة أو النامية لأن الإدارات غالباً لا تملك الموارد المالية والبشرية والمؤسسية اللازمة لكي تقوم بإدارة قطاع مصايد الأسماك بصورة فعالة.

45- وفي عام 2011، كانت الحلول التي تم تحديدها لتحسين تنفيذ المدونة تعكس صعوبات السنوات السابقة، وإن كانت بدرجة أقل. وكانت الحلول التي تتصدر قائمة الترتيب هي التدريب والوعي بالنسبة لجميع أصحاب الشأن، بمن فيهم الحكومات (56 في المائة)، والأطر القانونية التي تتسق مع المدونة (40 في المائة) وتحسين عملية رصد سفن الصيد ومراقبتها والإشراف عليها (31 في المائة) (الجدول 40 ب). وجاء في أعقاب ذلك الموارد المالية والبشرية (29 في المائة) والتعاون الدولي (كمساعدات إنمائية) (29 في المائة).

46- ويبدو إن تحليل المعلومات الواردة في تقرير عام 2011 يشير إلى أن خطة العمل الدولية الخاصة بأسماك القرش وخطة العمل الدولية الخاصة بالطيور البحرية قد حظيتا باهتمام متزايد أثناء فترة التقرير. وهو تطور إيجابي. وينطبق نفس الشيء على وضع خطط العمل الوطنية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

47- لم يحتفظ تقدير طاقة الصيد، وتحديد طاقات الصيد في خطط العمل الوطنية، اللذان يبدو أنهما حظيا باهتمام كبير من الإدارات الوطنية في عام 2009، بوضعهما في المعلومات المقدمة لإعداد تقرير عام 2011. ويثير هذا التطور شيء من القلق لأن تعديل طاقة الصيد لا يمكن تنفيذه إلا على أساس تقدير سليم، وما يترتب عليه من سياسات وتخطيط اجتماعي واقتصادي. فاستدامة مصايد الأسماك في العالم، بما في ذلك تخفيض حجم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، سيظل مراوفاً ما لم تحدث تخفيضات في طاقة الصيد العالمية.

أنشطة الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية

الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك

48- أفادت 17 هيئة إقليمية لمصايد الأسماك بأن خطط و/أو تدابير إدارة مصايد الأسماك الموجودة بالفعل تحتوي على أدوات رئيسية للإدارة. وأفادت غالبيتها بأن تلك الخطط و/أو التدابير يقصد بها كفالة أن يكون مستوى الصيد متفقاً مع حالة موارد مصايد الأسماك، وأن التدابير من شأنها أن تسمح بانتعاش الأرصد المستنفدة. كما أشار العديد من هذه الهيئات إلى أن تلك الخطط و/أو التدابير تعالج اختيار معدات الصيد، وحظر طرق الصيد التدميرية وممارساتها (مثل استخدام الديناميت والسموم) وحماية الأصناف المهددة بالخطر. وكان من رأي الكثير من هذه الهيئات أن خطط و/أو تدابير إدارة مصايد الأسماك الموجودة بالفعل تراعي التنوع البيولوجي للموائل والنظم الإيكولوجية المائية، بما في ذلك تحديد الموائل الضرورية للأسماك، والدفاع عن مصالح صغار الصيادين، وإتاحة الفرصة لمشاركة أصحاب الشأن في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإدارة. ومن الناحية الأخرى، أفاد نصف هذه الهيئات فقط بأن تلك الخطط و/أو التدابير تعالج النقاط المرجعية لمخزونات مستهدفة بعينها وكذلك طاقة الصيد (بما في ذلك الظروف الاقتصادية التي تعمل صناعة الصيد في ظلها).

49- أفادت 13 هيئة إقليمية لمصايد الأسماك أنها اتخذت خطوات إنشاء نقاط مرجعية مستهدفة لأرصدة بعينها. وقد تباين عدد الأرصد التي وضعت بشأنها نقاط مرجعية وطرق تحديد تلك النقاط المرجعية. لكن 10 هيئات إقليمية ذكرت أنه يجري الاقتراب من هذه النقاط المرجعية أو أنها تجاوزتها. ولعلاج هذا الموقف، اتخذت عدة تدابير مثل القيام بحملات نشطة واتخاذ عدد من التدابير لمكافحة أسباب الصيد غير القانوني دون تنظيم ودون إبلاغ، وتطبيق تدابير إضافية لرصد سفن الصيد ومراقبتها والإشراف عليها وكذلك نظام رصد السفن واحتياجات المراقبين، وتقليل نفوق الأسماك أو منع الصيد في مواسم بعينها، ووضع خطوط توجيهية لبرامج إعادة تكوين المخزونات، ووضع قواعد لصيد الأسماك التي تقل عن الحجم المقرر ومراقبة ذلك، وتبني نظم للترخيص بصيد أصناف بعينها.

50- وذكرت 14 هيئة إقليمية لمصايد الأسماك أنها طبقت النهج التحوطي في إدارة مصايد الأسماك وكان من بين طرق تنفيذ ذلك وضع حدود تحوطية للمصيد ومناطق عازلة تحوطية، بالإضافة إلى إغلاق المناطق أو تقليل جهد الصيد عندما تنخفض المخزونات عن نقطة مرجعية معينة و/أو تحدث تأثيرات معاكسة ملموسة على النظم الإيكولوجية البحرية مثل مناطق المياه العميقة. وأفادت هيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية أن الاتفاقية الجديدة،

وهي اتفاقية انتيغوا، ستدخل حيز التنفيذ يوم 27 أغسطس/آب 2010 ولاحظت الهيئة أن الاتفاقية الجديدة تسعى إلى "تشجيع تطبيق أي أحكام ذات صلة من مدونة السلوك"، بما في ذلك تطبيق النهج التحوطي.

51- وأجابت 15 هيئة إقليمية لمصايد الأسماك بأنها اتخذت تدابير لكفالة عدم القيام إلا بعمليات الصيد التي تتسق مع تدابير الإدارة داخل المنطقة الخاضعة لولايتها. ومن بين الخطوات المتخذة اشتراطات للصيد الرسمي و/أو تسجيل مزارع الأسماك، وعمل قائمة بالسفن المرخص لها والسفن التي تمارس الصيد غير القانوني دون تنظيم ودون إبلاغ، وخطط رصد سفن الصيد ومراقبتها والإشراف عليها (بما في ذلك اشتراطات التقارير الكاملة مثل نظم توثيق المصيد)، ونظم رصد السفن، ومشروعات التفتيش المشترك، وتدابير دولة الميناء، وبرامج المراقبين، والتدابير المتعلقة بالتجارة، وقواعد النقل من سفينة إلى أخرى، والخطط المتعلقة بالأطراف غير المتعاقدة.

52- وأفادت 12 هيئة إقليمية لمصايد الأسماك أنها طبقت نظم رصد السفن. وإن كان بعضها ذكر المشكلات الرئيسية المرتبطة بهذا النظام، مثل المشكلات الفنية (مشكلات البرمجيات والبطء في مرحلة التنفيذ المبدئية، وطاقات الاتصالات لدى الدول الأعضاء، وارتفاع التكاليف، وعدم وجود تعاون بين الأعضاء والوكالات الإقليمية).

53- وأبلغت 14 هيئة إقليمية لمصايد الأسماك بأنها اعتمدت تدابير على مدى السنتين الماضيتين للحد من التدابير القائمة بشأن المصيد العرضي والمصيد المرتجع، أو لتعزيز تلك التدابير. ومقارنة بآخر استبيان في عام 2008، فقد زادت التدابير التي اتخذت في هذا المجال. وكان من بينها تشجيع برامج البحوث، ووضع خطط عمل، والمصيد العرضي و/أو فرض الحد الأدنى لحجم الأسماك التي يجري صيدها، وكذلك العديد من تكنولوجيات الحد من الأثر وإبرام اتفاقات و/أو إيجاد حلول للحد من المصيد المرتجع والمصيد العرضي إلى أقصى حد ممكن من الأصناف غير المستهدفة مثل أسماك القرش والسلاحف البحرية والطيور البحرية والدلافين. ومن أجل حماية النظم الإيكولوجية البحرية المعرضة للخطر في المياه العميقة، أشارت التقارير إلى وضع قواعد للصيد في الأعماق، مثل إغلاق مناطق الصيد، لاسيما في المناطق التي لم يحدث فيها صيد في الأعماق أو لا يحدث إلا بصورة متقطعة، وكذلك مواصلة تحسين عملية جمع البيانات.

54- وذكرت 7 هيئات إقليمية لمصايد الأسماك أنها اتخذت خطوات لكفالة التربية الرشيدة للأحياء المائية بواسطة إجراء تقييمات بيئية لعمليات تربية الأحياء المائية، ورصد عمليات التربية و/أو الإقلال إلى أدنى حد من الآثار الضارة لإدخال أنواع غير محلية أو أرصدة محورة وراثياً في تربية الأحياء المائية. وتم التعرف على الاحتياجات المحددة لتحسين هذه التدابير بحيث يدخل ضمنها الحاجة إلى موارد بشرية وفنية ومالية، بالإضافة إلى تنمية المؤسسات وقدراتها.

55- وتفاوت عدد المخزونات الهامة الموجودة في المياه الخاضعة لولاية الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك تفاوتاً كبيراً. وقد فادت جميع الهيئات الإقليمية الثمانية عشرة التي ردت على الاستبيان بأنها استخدمت بيانات المصيد وجهد الصيد من المصايد التجارية لوضع خطط لإدارة المصايد، وتطبيق تدابير الإدارة. واستخدمت أيضاً غالبية هذه

الهيئات بيانات من مسوحات سفن الأبحاث، وأخذ عينات من فوق سطح السفن التجارية، وكذلك مسوحات أخذ العينات في الموانئ. وكان من بين برامج البحوث الأخرى المحددة مسوحات الرصد الجوي للأسراب الجديدة وبرامج التوسيم.

56- سجلت 8 هيئات إقليمية جهودها في المساعدات المباشرة أو غير المباشرة في تنفيذ قدرة خطط العمل الدولية أو اتجاهها إلى القيام بذلك، بينما ذكرت 5 هيئات إقليمية أن خطة العمل الدولية فيها تنفذ بمعرفة الدول الأعضاء بصورة فردية. وكان من بين جهود تنفيذ طاقات الصيد في خطط العمل الدولية، وضع خطط عمل إقليمية و/أو قرارات لإدارة طاقات الصيد، ووضع حدود لجهد الصيد مثل فرض حصص، وإتاحة فرص للتدريب، والمعلومات ذات الصلة.

57- عددت 11 هيئة إقليمية لمصايد الأسماك جهودها للمساعدة في تنفيذ خطة العمل الدولية بشأن أسماك القرش. وكان من بين هذه الجهود تدابير خاصة لصون أسماك القرش، وحظر الصيد المباشر لهذه الأسماك وكذلك حظر قطع زعانفها وتشجيع الاستفادة منها بالكامل، وتشجيع البحوث ودعمها، ووضع خطط عمل وطنية وإقليمية.

58- وعددت 8 هيئات إقليمية لمصايد الأسماك جهودها للمساعدة في تنفيذ خطة العمل الدولية بشأن الطيور البحرية. وشملت هذه الجهود تدابير صون تهدف إلى الحد من المصيد العرضي للطيور البحرية، بما في ذلك إدخال وسائل للحد من الاصطدام بالطيور البحرية مثل الأعمدة الملساء، ودعم وتشجيع وضع خطط عمل وطنية وتنفيذها، وجمع البيانات بشأن التفاعلات مع الطيور البحرية، وإجراء مراجعات منتظمة لتحديد أفضل الممارسات لطرق الحد من المصيد العرضي للطيور البحرية.

59- وعددت 16 هيئة إقليمية لمصايد الأسماك جهودها للمساعدة في تنفيذ خطة العمل الدولية بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وكان من بين هذه الجهود تعزيز تدابير رصد سفن الصيد ومراقبتها والإشراف عليها، مثل تدابير دولة الميناء، ورصد التجارة والإشراف عليها، ووضع قائمة بسفن الصيد المرخص لها بالصيد بما في ذلك السجل الإقليمي لسفن الصيد، ووضع قائمة بالسفن التي تمارس الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ورصد سفن الصيد، وحظر نقل الأسماك من سفينة إلى أخرى، وعمليات تسوية النزاعات والتعاون والتنسيق في كل إقليم بين الأطراف المتعاقدة والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك، بما في ذلك تقاسم المعلومات بشأن أنشطة الصيد غير القانوني، وأنشطة التنفيذ المشتركة، وكذلك تنظيم حلقات عمل إقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني.

60- عددت 14 هيئة إقليمية لمصايد الأسماك جهودها للمساعدة في تنفيذ استراتيجية تحسين المعلومات عن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها. وأبلغت عدة هيئات إقليمية عن تعاونها مع منظمة الأغذية والزراعة - من قبيل جماعة العمل المعنية بتنسيق الإحصاءات الخاصة بمصايد الأسماك ونظم رصد الموارد السمكية. ومن بين الجهود الأخرى إصدار نشرات إحصائية عن مصايد الأسماك وسجل تقديرات المخزونات وقواعد البيانات، وتنمية طاقة الصيد، والمساعدات التقنية مثل وضع حدود دنيا لإحصاءات المصيد واستراتيجية إقليمية للاستفادة من المعلومات الإحصائية عن

مسايد الأسماك. كما جاء في التقارير أن خمس هيئات إقليمية لمسايد التونة تعاونت على تشاطر أفضل الممارسات بشأن إسداء المشورات العلمية.

61- قدمت 10 هيئات إقليمية لمسايد السمك ملاحظات مقنعة وأعربت عن معرفتها التامة بالمدونة وأهميتها. كما أشارت إحدى هذه الهيئات إلى أن المدونة "لن تكون فعالة ما لم يتضمن ميثاق أو أهداف منظمات إدارة مسايد الأسماك على شرط بأن تدار المصيد التابعة لها بنهج النظام الإيكولوجي". وكان هناك اعتراف بشكل عام بأن المدونة تهدف إلى وضع مجموعة من المبادئ الشاملة، يمكن للهيئات الإقليمية أن تضع خططها وتدابيرها الخاصة بها في مجال الإدارة. وأفادت إحدى الهيئات الإقليمية أنها وضعت خطوطا توجيهية إقليمية بشأن الصيد الرشيد.

المنظمات غير الحكومية

62- قامت 10 منظمات غير حكومية بوضع قائمة لأهداف المدونة الواردة في المادة 2 منها، من حيث أهميتها لاستدامة مسايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وقد أعطيت الأولوية القصوى للهدف الأول، بينما جاء في المرتبة الثانية الهدفان الثاني والتاسع. ولوحظ بعض الاختلافات في مستوى الأولويات، لاسيما فيما يتعلق بممارسات ما بعد الصيد، ودمج مسايد الأسماك في إدارة المناطق الساحلية، وتنمية المصيد الداخلية.

63- وحددت المنظمات غير الحكومية نقص القدرة والإرادة السياسية والموارد البشرية والمالية، وكذلك عدم كفاية المعرفة والفهم بالمدونة، باعتبارها عقبات في طريق تنفيذ المدونة. وأشارت إحدى المنظمات غير الحكومية إلى الطبيعة غير الملزمة للمدونة باعتبارها أهم عقبة بينما أشارت منظمة أخرى إلى أن هذه العقبة ترجع إلى الارتباك الذي خلقه التنافس بين الجهات المانحة، حيث دافعت كل منها عن قضاياها وحلولها دون تنسيق. وكان أحد الحلول المقترحة هو إنشاء شبكة بين القطاعين العام والخاص ووضع أطر عمل على المستويين الوطني والإقليمي، حيث يمكن لجميع أصحاب الشأن المعنيين أن يتعاونوا وأن ينسقوا أنشطتهم لتشجيع تنفيذ المدونة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اقترحت حلول أخرى.

64- وتقوم المنظمات غير الحكومية الآن بتشجيع مجموعة من الأنشطة لجعل المدونة معروفة ومفهومة على نطاق أوسع، ومن بين هذه الجهود العمل على زيادة وعي الجماهير من خلال مواقع هذه المنظمات على شبكة الويب، وإصدار مطبوعات، وعقد اجتماعات. وذكرت إحدى المنظمات غير الحكومية المشهورة بعملها في مجال التوسيم الإيكولوجي أن المعايير التي وضعتها كانت تستند إلى المدونة. كما أشارت منظمة أخرى إلى أنها أقامت شراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعاون مع البنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمرفق العالمي للبيئة لإقامة مسايد أسماك أكثر استدامة من الناحيتين الاقتصادية والبيئية، وممارسة عمليات ناجحة لتربية الأحياء المائية، وعلى الأخص في البلدان النامية.

65- وفي الوقت الذي توقع فيه العديد من المنظمات غير الحكومية أن تقوم البلدان والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك بوضع خطط لإدارة المصايد لكفالة الاستفادة المستدامة من الموارد البحرية الحية، أعربت منظماتان عن عدم اقتناعهما بذلك. فقد أشارت واحدة من هاتين المنظميتين اللتين جاءت إجابتهما بالنفي، أن هناك نوعين من المشكلات. الأولى تتعلق بالعلم. وتساءلت هذه المنظمة عن مبدأ أعلى محصول مستدام وهو "من الواضح أنه غير كاف لكفالة المخزونات السمكية بصورة مستدامة". أما المشكلة الثانية فهي نقص المعلومات المتعلقة بأغلب السياسات الأخيرة التي وضعتها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وأشارت منظمة غير حكومية أخرى إلى ضرورة وضع مبدأ للحد من تضارب المصالح بين أصحاب الشأن.

66- ورأت منظماتان غير حكوميتان أنه نظراً لأن أغلب البلدان لا تملك تدابير كافية لعمل التقديرات البيئية لعمليات تربية الأحياء المائية، ورصد هذه العمليات وتقليل الآثار الضارة لإدخال أصناف من خارج المناطق أو مخزونات محورة وراثياً في تربية الأحياء المائية، فإن الاحتياجات المحددة التي تم التعرف عليها لتحسين هذه الأوضاع تشمل القيام بتقييم أفضل للآثار الإيجابية والسلبية لأنشطة تربية الأحياء المائية على البيئة، وعمل دراسات تفصيلية عن دور العمليات الممتدة لتربية الأحياء المائية في صون التنوع البيولوجي، ووضع معايير لرصد تربية الأحياء المائية ودمجها في النظم الوطنية لرصد البيئة، ووضع قواعد أكثر صرامة فيما يتعلق بإدخال أصناف غريبة واستخدامها في تربية الأحياء المائية، بالإضافة إلى إثارة وعي الجماهير بالآثار السلبية لإطلاق أصناف غريبة في البيئات المحلية.

67- أشارت 6 منظمات غير حكومية إلى أنها تبذل جهوداً لتنفيذ جميع خطط العمل الدولية أو بعضها، وكذلك الاستراتيجية الخاصة بحالة مصايد الأسماك واتجاهاتها. وتشمل هذه الجهود تقليل طاقة تجميد الأسماك والتعاون مع الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك من أجل تشجيع خطط العمل الوطنية، وإدماج الشروط القائمة على خطط العمل الدولية في المعايير والمواصفات الخاصة بإصدار الشهادات، وإثارة وعي الجماهير.

برنامج مدونة الأسماك في المنظمة

68- يعمل برنامج مدونة الأسماك، الذي أنشئ بناء على طلب البلدان الأعضاء للاستجابة للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، دعماً لأنشطة تيسير تنفيذ المدونة والصكوك ذات الصلة لمصايد الأسماك. وأنشطة برنامج مدونة الأسماك واسعة النطاق حيث تشمل تقديم المساعدة التقنية، وتنمية القدرات البشرية، وإجراء المسوحات المتخصصة، وإيفاد البعثات الدراسية. ويقدم التمويل من الجهات المانحة إلى البرنامج إما من خلال المساهمات المقدمة لصندوق مشترك، هو الصندوق الاستئماني لمدونة الأسماك، أو من خلال التمويل المباشر من جهة مانحة واحدة لواحد أو أكثر منفرادى أنشطة المشروعات.

69- وتقوم الاستراتيجية المعتمدة لتعبئة الموارد في خطة العمل الفورية على التكامل بين الموارد المتوقعة من خارج الميزانية وعملية البرمجة ووضع الميزانية الجديدة، دعماً للناتج التنظيمية والأهداف الاستراتيجية. وفي هذا السياق، حددت خطة العمل الفورية مجالات تركيز التأثير كعنصر مهم ينبغي إدراجه في عملية التخطيط المتوسطة الأجل لكي يشكل بؤرة للموارد الآتية من خارج الميزانية للتيسير على إشراف الأجهزة الرئاسية. ويقوم برنامج مدونة الأسماك كنقطة محورية لمجالات تركيز التأثير التي تدعم عملية تشجيع إدارة قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بصورة رشيدة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، مع إعطاء الأولوية لبناء القدرات دعماً لتنفيذ المدونة، واتفاقية الامتثال التي أصدرتها منظمة الأغذية والزراعة عام 1993، وخطة العمل الدولية.

الإجراءات التي يقترح على اللجنة اتخاذها

70- يرجى من اللجنة :

- أن تعطي توجيهاتها بشأن كيفية الاستمرار في توسيع عملية تنفيذ المدونة وتعميقها؛
- أن تسدي المشورة - مع مراعاة ما جاء في الوثيقة COFI/2011/2 Supp.1 - عما إذا كان ينبغي تنفيذ الاستبيان الإلكتروني للمدونة في فترة التقرير القادمة؛
- أن تلاحظ - بشكل خاص - حاجة الأعضاء إلى الاستمرار في معالجة الزيادة في أعداد الأساطيل وفي الطاقة المفرطة للصيد، ووضع أطر للتخطيط لإدارة المصايد بالنسبة للمصايد الرئيسية، ومواصلة معالجة مشكلة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بأكثر الطرق فعالية، مثل إتاحة الفرصة الكاملة أمام خطط العمل الوطنية لمكافحة الصيد غير القانوني لتحديث تأثيرها؛
- متابعة سير العمل فيما يتعلق بالسلامة في عرض البحر بالنسبة لقطاع مصايد الأسماك، والترحيب بوضع توصيات الأمانة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية، والتوصية بنشر هذه الوثيقة في أقرب وقت؛
- أن تحيط علماً بتعليقات الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بتنفيذ المدونة.